

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية
المجلة التربوية

ثقافة الفقر وفقر الثقافة في المؤسسات التربوية :

من يسبق من ؟

إعداد

أ.د / محمد الأصمعي محروس

أستاذ متفرغ بكلية التربية - جامعة سوهاج

المجلة التربوية. العدد السابع والخمسون. يناير ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

- تمهيد :

يعاني الوطن العربي من عدة مشكلات جوهرية أهمها البطالة بين مواطنيه مع استمرار ظاهرة الأمية وفقدان الأمن المجتمعي ، مما أدى إلي اتساع حدة الفقر . بينما تعيش الآن بقية المجتمعات الإنسانية سواء المتقدم منها ، والنامية عصر المعرفة ، حيث تستشرف المستقبل عن طريق تضمين سياساتها المجتمعية نظم الاعتماد وضمان الجودة والرقابة على التعليم ، وتوظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم والبحث العلمي ، كل هذا من أجل تحسين مستوى المعيشة بين الأفراد ، ومقاومة الفقر بينهم . وتأتي قضايا وإشكاليات لها الأولوية في المواجهة بهذه المجتمعات مثل كيفية مواجهة ندرة فرص العمل والبطالة المنفشية بين الأفراد ، والعمل علي إيجاد الحلول العاجلة لها .

ولتحقيق هذه الأهداف المجتمعية في البلدان العربية يجب التطرق إلي الثقافات الموروثة بين أفراد هذا المجتمع العربي والبحث فيها ، وبمعني أوضح نتساءل : ماذا يمتلك هؤلاء الأفراد من ثقافات حياتية ومهنية ؟ : أيمتلكون ثقافة فقر تملكوها أثناء تنشئتهم وتعليمهم وتنقيفهم وإعدادهم لنمط الأعمال التي يرغبون في ممارستها ! ، أم تم إكسابهم فقر ثقافة من مؤسساتهم التربوية ! ، أم حازوا كليهما ؟ ! ، وفي هذه الحالة الأخيرة نتساءل : من يسبق من داخل مؤسساتنا التربوية أثناء تأدية مهامها ؟ .

- المشكلة :

تتركز مشكلة هذه المقالة الأكاديمية في كيفية صياغة أدوار معاصرة للمؤسسات التربوية تكون لها الأولوية في مقاومة ثقافة الفقر ، ومعالجة فقر الثقافة ، ويتم هذا الأمر من خلال مراجعة برامج هذه المؤسسات التربوية وأنشطتها . وفي سبيل تفعيل هذه المواجهة تجاه فقر الثقافة ، وثقافة الفقر بين أفراد المجتمع ، ومن أجل أن تتناسب ثقافات جديدة ومتطورة مع سوق العمل المعاصر واحتياجات التنمية المجتمعية ، ظهرت ملامح هذه المشكلة البحثية .

إن فقر الثقافة ، وثقافة الفقر بين أفراد المجتمع ليست ظواهر حتمية ، إنما يمكن التحرر منها ، بل أصبحت مواجهتها والقضاء عليها مطلباً ملحاً وضرورة تنموية وقاعدة

لتوفير متطلبات الحياة لدي أفراد المجتمع العربي . إن إعطاء أهمية خاصة للتعليم الحرفي والمهني ، والعمل على تطويره يؤدي إلي تأصيل فكرة التجديد الثقافي مدى الحياة . ولمواجهة هذه المشكلة البحثية يلزم إعادة صياغة أدوار معاصرة للمؤسسات التربوية تكون من أولوياتها أثناء تأديتها لمهامها التربوية والتعليمية والتثقيفية مراجعة برامجها وأنشطتها من أجل معرفة ملامح الثقافة السائدة فيها : أي ثقافة فقر ! ، أم فقر ثقافة ! ، أم الاثنين معاً ! ، وإن كان لسان الحال هي الأخيرة : إذن (من منهما يسبق من ؟) حتى تكون الرؤية واضحة أثناء إعادة صياغة الأدوار الجديدة لهذه المؤسسات التربوية .

- ثقافة الفقر :

بداية تمثل الثقافة قيم ومعتقدات وإنتاجية الأفراد المادية واللامادية ، وهي تمثل مجمل طريقة حياة الأفراد والجماعات في المجتمع ، والثقافة تشمل مختلف أنشطة الحياة مثل اللغة وطرق المعيشة وطرق التفكير وغيرها .

ويمكن تلخيص تعريفات الثقافة بأنها النسيج الكلي الذي يشتمل على الاعتقاد والمعرفة والفن والأخلاق والقانون والعادة ، وكل القدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع ، والثقافة تتألف من أنماط ظاهرة ومتضمنة للرموز التي تعبر عن الإنجازات المتميزة للجماعات الإنسانية ، بما في ذلك من تجسيد لهذه الرموز في أشياء مصنوعة . والثقافة هي "مجموعة النشاط الفكري والفني في معناها الواسع وما يتصل بهما من مهارات وما يعيش عليها من وسائل"، فالثقافة موصولة بمجمل الأنشطة الاجتماعية الأخرى مؤثرة فيها ومتأثرة بها ، معينة عليها ، ومستعينة بها ، ليتحقق بذلك المضمون الواسع للثقافة متمثلاً في تقويم شامل للمجتمع في كل جوانب سعيه الحضاري إنتاجاً وارتفاعاً وأخذاً وعطاءً في تفاعل خصب وعطاء متجدد . والثقافة هي مجمل التراث الاجتماعي ، وهي أسلوب حياة المجتمع التي تنظم حاجاته الاجتماعية وعلاقات الأفراد مع مجتمعهم ومع غيرهم من المجتمعات ، وتتناقل الأجيال المتعاقبة التراث الثقافي عن طريق الاتصال والتفاعل الاجتماعي ، وعن طريق الخبرة بشئون الحياة والممارسة لها . والثقافة هي كل ما صنعه المجتمع واكتشفه ، وهو يواجه مشكلاته التي صادفته وهو ينشط سلوكياً وتفاعلياً لإشباع حاجاته الحيوية والنفسية والاجتماعية والعقلية . وهناك نظرات أخرى في الثقافة منها أن الثقافة هي كل عضوي يتمثل

في طريقة الحياة في المجتمع ، والثقافة هي مجموعة مختلفة من ألوان السلوك وأسلوب التفكير والتوافق في الحياة وتدخل في ذلك المعارف والمهارات والاتجاهات والتوقعات التي يكتسبها أفراد المجتمع ويتناقلونها كما هي أو يعدلون فيها وفق تغيير الظروف (١) .

وقد لخص (حامد عمار)(٢) هذه التعريفات والتحديدات للثقافة في أنها تتفق جميعاً على جانبيين هامين من ركائز الثقافة : أولهما أنها كل ما يصنعه الإنسان أو يقننه أو يتواضع عليه من أسلوب للحياة ومعداتها وأدواتها وعلاقاتها وأنماط التعامل والقيم التي ينبغي أن تسود في الأخذ والعطاء بين أفراد مجتمع من المجتمعات . والجانب الثاني أن هذا الرصيد مما يصنعه الإنسان هو من الأمور التي تتناقلها الأجيال عن طريق التعليم والممارسة وأساليب التنشئة الاجتماعية المختلفة ، كما أن هذا الرصيد الثقافي قابل للتعديل والتطوير ، ومن ثم فإن هذا الرصيد الثقافي قابل للتنمية .

أما مصطلح الفقر (*poverty*) فيُقصد به انعدام الفرص والخيارات أمام الفرد ، وفي هذا السياق ، فإن المعنى العام للفقر - وفي مجال البحث الحالي - يتمحور حول انعدام المهارات والقدرات إلى مستوى ينحرف به عن المستوى المهني والحرفي اللازم لممارسة العمل المطلوب ممارسته في سوق العمل . وتشير الأدبيات الإنسانية المعاصرة (<https://www.marefa.org>) إلى وجود صوراً متعددة من ثنائيات الفقر منها : الفقر المطلق والفقر النسبي ، والفقر المزمن والفقر العارض ، والفقر الفردي والفقر الجماهيري . وربما استعملت في صور أخرى للفقر على سبيل الاستعارة والمجاز ، كالفقر المادي والفقر الروحي والفقر العاطفي والفقر الأخلاقي والفقر الثقافي .

وقد يتجلى الفقر في مظهر ثقافي - (وهو ما نطلق عليه في هذا المقال بمصطلح ثقافة الفقر) - حيث يتميز الإنسان بضعف قدراته الثقافية ، حيث عدم الدراية بأنماط ومحددات فرص العمل السائدة أنياً في سوق العمل ، ويؤدي هذا الأمر إلى الإخفاق في إشباع هذه الحاجة وعدم تحقيق الرغبات وبلوغ المآرب والغايات من فرص العمل المتاحة في هذا الوقت .

وإذا كانت الثقافة سمةً من سمات المجتمع ، فإن مقاومة ثقافة الفقر تعتبر ضرورية في تطور هذا المجتمع ، بما يواكب تغيير المطالب الاجتماعية والإمكانات المادية المتاحة وحاجات المجتمع المتغيرة .

- فقر الثقافة :

إن التطور الهائل في نظم وتكنولوجيا الاتصال والإعلام أدى إلى زيادة حجم المعلومات المتاحة التي يجب الاستفادة في التكوين الثقافي لفرد ، ومن ثم فإن المؤسسات التربوية مطالبة بإعداد أفراد المجتمع ثقافياً ، بمعنى أن يُعد الشخص لكي يتمكن انتقاء العناصر الثقافية مع القدرة علي تصنيفها ومعالجتها والاستفادة منها في انتقاء فرص العمل المتاحة ، أيضاً الثورة العلمية وانفجار المعارف بمواد جديدة وأفكار وقيم وتصورات حديثة جعلت من الضروري غرس المنهج العلمي في التفكير والتمكن من إقامة البني الأساسية لتملك ثقافة العلم والتكنولوجيا ، بالإضافة إلى ظهور الاتجاه المعاصر الذي يدعو إلى ضرورة ربط التعليم بجهود التنمية الثقافية بحيث يكون رافداً أساسياً لها وأداة من أدواتها الثقافية .

والثقافات الثقافية المرتبطة بالمهن والحرف المجتمعية تؤثر على الشباب المتعلم وعلى رغباته وتوقعاته في مجال المهن التي يمارسها ، فيميل إلى ممارسة بعض المهن دون الأخرى في سوق العمل والعمالة ، وأيضاً يحمل هؤلاء الأفراد الرغبة للمشاركة في قطاعات إنتاجية بذاتها دون غيرها من القطاعات الاقتصادية في المجتمع العربي .
وفي إطار التغير السريع في فعاليات سوق العمل يحدث انتقال واضح في الفعاليات المعتمدة على الزراعة إلى الفعاليات المعتمدة على الصناعة ، وهذا يملى على المؤسسات المجتمعية العربية تقديم ثقافات مهنية تستجيب لهذا التحول ، وتستجيب إلى متطلبات التقدم التقني(٣).

وامتداداً لهذه المفاهيم في التنمية الثقافية للعاملين في قطاعات إنتاجية وأخرى في المجتمع العربي ، وإذا كانت تنمية الإنسان من أجل ذاته ينبغي أن تظل الهدف النهائي من التربية ، فإن التنمية الثقافية لدى الشباب المتعلم يمكن أن تكون واحدة من الوسائل التي تؤدي إلى تلك التنمية الإنسانية . هذا ومن المسلم به أن نوعية التنمية الثقافية لأفراد القوى البشرية العربية العاملة هي نتاج لعمليات التنشئة الاجتماعية والتعليم والتدريب والخبرات الذاتية والمهنية في المجتمع ، فالصلات المتبادلة بين العمل والتربية في أنماطها المختلفة تظهر جلية واضحة من خلال التنمية الثقافية المكتسبة لدى الأفراد في الوطن العربي .

والشراكة المجتمعية - من خلال منظماتها ومؤسساتها المختلفة- تعتبر الأداة الرئيسة في التنمية الثقافية اللازمة لمتطلبات سوق العمل في المجتمعات العربية . والتنمية في نهاية

الأمر لها هدفاً واحداً كبيراً له ثلاثة أقطاب، وهذا الهدف الثلاثي هو أن تبلغ الفرد كمال نموه وتفتحه الإنساني عن طريق ربطه بالحياة الاقتصادية في مجتمعه أولاً وعن طريق ربطه بالقيم الاجتماعية في بلده وفي العالم ثانياً، وعن طريق ربطه أخيراً بما هو فوق الاقتصاد وفوق القيم الاجتماعية، وهي القيم الإنسانية التي يصل إليها بواسطة تفتحه واستقلاله (٤).
كذلك فإن بعض المؤسسات المجتمعية تساعد الأفراد إما لاكتساب ثقافة مهنية معينة تمكنهم من الدخول إلى سوق العمل، أو على الأقل تهيئهم لتنمية ثقافية مهنية من خلال نوع من التدريب والتثقيف (٥).

ومن ثم فإن التنمية الثقافية تعتبر عاملاً هاماً في تعزيز مصير الفرد في المجتمع عن طريق تزويده بالثقافة المهنية التي تزيد من فرص توظيفه وعمله ، ومن ثم في زيادة مكانته في المجتمع دائم التغير وخاصة في البنية الاقتصادية. والتنمية الثقافية لها أهمية في إكساب الأفراد الثقافة المهنية المتصلة بالمهن المتنوعة في سوق العمل ، إلى جانب دورها في التأثير على القيم والدوافع واتجاهات الشخصية ، وهذه بدورها تؤثر في تحسن مستويات الإنتاجية للقوى البشرية العامة في الوطن العربي .

وينشأ في كل مجتمع من المجتمعات العربية عدد كبير ومتنوع من أنشطة التعليم غير النظامي، حيث تشمل كل الجهود المبذولة في ميدان تعليم أولئك الأفراد الذين لم يسبق لهم الحصول على فرص تعليمية أو أولئك الذين نالوا قسطاً محدوداً من التعليم ويرغبون في الاستزادة من الثقافة المهنية بعد دخولهم سوق العمل ، أو أولئك الذين يجدون أنه من الضروري استكمال تعليمهم بهدف مواكبة التغيرات الجارية في بنية المهن (٦) . وفي هذا المجال تنحصر مهمة هذا النوع من التعليم في جعل الفرد أكثر قدرة على اختيار المهنة التي تناسب قدراته وميوله ، وتأتي برامج الارتقاء المهني من خلال مختلف الأنشطة التدريبية لتكسب الفرد التنمية الثقافية اللازمة كمتطلبات للمهنة التي اختارها، وبجانب التدريب تلعب الخبرة الثقافية دوراً هاماً في تحسين الثقافة المهنية وتجويدها لأفراد القوى البشرية العاملة في سوق العمل والعمالة العربية .

كما أن الفرد يمتلك خبرات ذاتية ناشئة عن عمره الزمني، فكلما تقدم العمر الزمني بالفرد، زادت خبراته وتحسنت مهاراته المهنية ، وإلى جانب هذه الخبرات الذاتية ودورها في التنمية الثقافية للأفراد توجد الخبرات المهنية التي ترتبط بمهنة ما ، وهذه الخبرات المهنية

تنقسم إلى خبرات مهنية تتصل بالوظيفة الحالية للفرد ، وخبرات مهنية تتصل بمجال تلك المهنة بشكل عام ، إلى جانب الخبرات الثقافية الناشئة عن المستوى الوظيفي الذي يتواجد فيه الفرد في عمله ، وهذه الخبرات المتنوعة تؤثر إيجاباً في "تجويد" المهارات المهنية للفرد في مسيرته الثقافية.

وهكذا تتفاوت أدوار مؤسسات مجتمع الأمة وتنظيماته وهياكله المختلفة في تأثيراتها في التنمية الثقافية ضمن عمليات التنمية البشرية سواءً على المستوى الفردي أو المجتمعي، بتفاوت الوسائل والمواقف والآليات المؤثرة على الفرد في تكوينه داخل الأسرة وخارجها، وتتفاوت هذه بدورها نتيجة المعرفة المتاحة وتطبيقاتها التكنولوجية المستخدمة في التنشئة والتعليم والتدريب والتثقيف من عالم الكبار، بدءاً من الأمهات والآباء وامتداداً إلى مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي، وإلى قنوات الإعلام والثقافة والأحزاب السياسية والنقابات الثقافية والعمالية والجمعيات الأهلية، وقيم المجتمع ومفاهيمه ومساحة تعامله مع الطبيعة والكون(٧).

وهكذا أصبحت التنمية الثقافية والمهنية بين الأفراد ضرورة عصرية تتطلبها التغيرات والتطورات التي تحدث في تقنيات الإنتاج وأساليبه المتجددة ، إلى جانب تعدد نظم العلاقات والأدوار في شتى مناحي سوق العمل ، ويقتضى هذا الأمر تجويد المهارات باستمرار في ميدان الإنتاجية . وقد فرضت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحديثة تحديات مهنية في أغلب دول العالم العربي ، مما يستلزم إصلاحات جذرية في برامج التنمية الثقافية في سوق العمل العربي ، ونتيجة لهذه التغيرات التكنولوجية التي تسود سوق العمل ، إلى جانب زيادة أنماط التجارة الحرة ، كل هذه العوامل فرضت تحديات في إعداد العمالة العربية الماهرة على مستوى عالمي ، وهذا استدعى أنماطاً تدريبية حديثة للعاملين في سوق العمل ، منها تدريبات مهنية بالتعاون مع القطاعات الإنتاجية المتخصصة ، إلى جانب تطوير مهارات الاتصال الوسيطة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات (٨).

وقد شرعت بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في إقامة مؤسسات تربوية غير نظامية متخصصة في التنمية الثقافية للأفراد أثناء الخدمة مثل مدارس التنمية الثقافية ومراكز النمو والتطوير المهني في سوق العمل (٩) . وتعمل هذه المؤسسات على تتبع خريجي التعليم بقصد العمل على زيادة نموهم المهني والثقافي بعد مباشرة العمل

في الواقع الميداني ، وتقدم هذه المؤسسات المتخصصة في التنمية الثقافية خدماتها في عدة أنماط منها مناقشة المشكلات المتصلة بالواقع وتحليلها وتقديم العون والمشورة للعاملين أثناء الخدمة.

كما طورت بعض الولايات الأمريكية حاسبات آلية جديدة ، من خلالها يمكن تلبية الاحتياجات الثقافية للعاملين هناك ، حيث يمكن - ومن خلال هذه الحاسبات الآلية - الاتصال بكليات المجتمع ، ويتم التعاون بين مواقع العمل وهذه الكليات في توفير التدريبات الثقافية المتعمقة للعاملين . وهكذا فإن العاملين بمواقع الإنتاج المختلفة يكونون على الدوام في اتصال مع ما يستجد من معارف ومهارات وثقافات في مجالات تخصصاتهم (١٠) .

وهكذا فإن القرن الحادي والعشرين قد امتلأ بكافة ألوان التقدم العلمي والثقافي والتكنولوجي في كافة المجالات وفي كل مظاهر الحياة ، وتظهر هنا أهمية التنمية الثقافية والمهنية من أجل إيجاد مواطنين مهرة قادرين على التعامل مع هذا التقدم وتلك المتغيرات ، مواطنين يمتلكون قدرات عقلية عليا ومكتسبين لمهارات تكنولوجية متقدمة وممتمنين بوجوديات إيجابية لوطنهم وقوميتهم وإنسانيتهم وقيمها الرفيعة، فلن يكون هناك تقدم بدون هؤلاء المواطنين المثقفين القادرين على الأخذ بأسباب العلم والتعامل مع أوجه الثقافة والتعایش مع مظاهر الحياة الجديدة المليئة بالمفاجآت .

ويسود العالم الآن توجهات عديدة في مجال التنمية الثقافية والمهنية بين الأفراد ، ولنأخذ التجربة المعاصرة من أوروبا في هذا المجال ، فأوروبا تريده تعليماً موحداً في جميع الدول الأوروبية ، ومن ثم وضعت أوروبا عدة توجهات لتحقيق هذا الأمر منها : أن التعليم أساس بناء المجتمع والاستثمار في التعليم أهم الأهداف لتحقيق التنمية ، ومن ثم فوزير التعليم ليس له الحق في تعديل نظام التعليم ومراحله ، كما أن البحث العلمي مسألة أساسية في الجامعات والتعليم في حالة تطوير وتحديث مستمر ، واللامركزية في اتخاذ القرار داخل المراحل التعليمية أمر غاية في الأهمية من أجل النهوض المجتمعي ، كما أن الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات وتدریس اللغات أمور غير قابلة للمناقشة داخل المدارس والجامعات والالتزام بتدريسها غير قابل للنقاش ، إلى جانب أن علوم العصر الجديد لها الأولوية والتدريب هو الأمل في مواصلة تطوير القوى البشرية من أجل المنافسة الكونية وضمان

المكان المناسب في الاقتصاد الحر ، وقد طبقت ألمانيا هذه الرؤية في نظامها التعليمي، وراحت وسائل الإعلام هناك تروج لها .

وفي ضوء ما سبق فإن ضعف أو قلة أو ندرة القدرات والمهارات الحرفية والمهنية لدي الفرد تعتبر محدداً رئيساً لسمة الفقر الثقافي ، هذا الفقر الثقافي يمكن التحرر منه وإزالته من خلال التبصير به وتفعيل أدوار المؤسسات التربوية في مواجهته . إن عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع يُعتبر من الأسباب المؤدية لظهور فقر الثقافة التي تؤدي إلى انخفاض مستوى المهارات المؤدية إلى عدم القدرة علي ممارسة الأعمال المتواجدة في سوق العمل ، مع انخفاض مستوى إنتاجية العمالة .

- ثقافة المُفقر في المؤسسات التربوية :

تعتبر التربية - من خلال وسائطها المختلفة- أداة نقل وتنمية للتراث الثقافي ، وموقف التنمية للتراث الثقافي ليس واحداً في جميع عناصر الثقافة ، فتنمية عموميات الثقافة لا يكون بدرجة التنمية في خصوصياتها ، ففي عموميات الثقافة تتردد التوجهات التربوية المتضمنة في التنمية المنشودة قبل إفساح المجال لأي تعديل أو تجديد أو تنمية في الثقافة ، بينما في خصوصيات الثقافة فإن التنمية في عناصرها تكون أكثر حرية ، فالثقافة تنمي من أطرافها وتتطور وتتجدد حسب شدة تأثير التوجهات التربوية المتضمنة في التنمية المجتمعية. وفي هذا المجال يرى (سعيد إسماعيل على)(١١) أن التعليم له أهمية قصوى بالنسبة للثقافة ، وقد سارت العلاقة بينهما على نهج يجعل من صحة التعليم سبيلاً أساسياً للصحة الثقافية ، ويتبدى هذا من خلال بعض النظرات إلى الواقع التعليمي في مصر وتداعياتها الثقافية فالتنوع الثقافي أمر مرغوب ونهج محمود، ولكنه محكوم بقاعدة ، وإذا اختل ميزان العمل بها فربما أساء وأثبت مظاهر تشرزم وفرقة ، وتلك القاعدة تقول بأنه كلما اقتربنا من الأصول والجذور ، فالأفضل هو التجانس والوحدة ، وكلما بعدنا في الفروع صح التعدد والتنوع .

وهكذا فإن تحديث المجتمع العربي وما يتضمنه من عمليات تربوية متكاملة ومن توجهات ثقافية معاصرة في هذا المجال يمكن أن يساهم في "تنمية" الثقافة حتى تساير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمع العربي ، وتعمل التنمية الثقافية

على تقبل التجديد الثقافي بحيث يصبح الأفراد بمهاراتهم ومعارفهم ضمن عوامل التجديد والتقدم الثقافي في المجتمع ، كما تساعد عمليات التنمية الثقافية أفراد الشباب المتعلم على فهم أسباب التغيرات الثقافية وغاياتها في المجتمع العربي ، والنتائج التي تؤدي إليها ، وأن يكشف لهم ما في عناصر ثقافتهم الحالية من مواطن قصور ونواحي ضعف ، وما يجب تجديده وتنميته في عناصر ثقافتهم حتى تتمشى وتواكب التغير في المطالب الاجتماعية وسياسات المجتمع العربي الاقتصادية وما طرأ من تطورات مجتمعية .

ويحتاج الإنسان إلى ثقافات متجددة ، وقد لا يحصل عليها من مؤسسات التعليم النظامية والتي لم تعد كافية لتنمية تلك الثقافات المتجددة ، ومن ثم يجب أن تتبنى تنظيمات مجتمعية أخرى في مجتمع الأمة العربية هذه التنمية الثقافية ، فضلاً عن ذلك فإن ما يشهده العالم المعاصر اليوم من تطور هائل ومستمر في مجال العلم والمعرفة يفرض مشاركة التنظيمات الاجتماعية للمؤسسات التعليمية النظامية في تقديم خدمات ثقافية ومهنية للأفراد في المجتمعات العربية من أجل مواكبة هذا التطور ، ومن أجل إحداث تنمية ثقافية ومهنية لهؤلاء الأفراد العربي .

ويشير (ألكين وآخرون) (*Alkin et al.*) (١٢) إلى وجود العديد من عوامل التنمية الثقافية والمهنية في مجتمع الأمة منها التدريب أثناء الخدمة (*In-Service Training*) أو التربية المستمرة (*Continuous Education*) ، أو التربية أثناء الخدمة (*In-Service Education*) ، أو النمو المهني (*Professional Growth*) ، أو التنمية الثقافية (*Professional Development*) . فالتنمية الثقافية للأفراد تعنى بتحسين المعارف والمهارات اللازمة لهؤلاء الأفراد أثناء ممارستهم لأعمالهم والتي تؤدي إلى تجويد أدائهم لأعمالهم ومهامهم المنوطين بها ، وتتضمن عمليات التنمية الثقافية للعاملين ببرامج منظمة ومخططة تمكنهم من النمو في الثقافة الثقافية مما يزيد من طاقاتهم الإنتاجية ويحسن كفاياتهم الثقافية .

ومن آليات التنمية الثقافية والمهنية في المجتمع العربي ما يعرف بالاهتمام بمبادئ التعليم المستمر ، والذي يعرف على أنه آلية يستطيع بها الأفراد ترقية معارفهم ومهاراتهم في مجالات أعمالهم ، وفي شتى أمور حياتهم، حيث يطلع هؤلاء الأفراد على ما وصلت إليه

العلوم والتكنولوجيا من تقدم في مجالات تخصصاتهم ، إضافة إلى ترقية ثقافتهم الحياتية(١٢).

وهكذا ينظر إلى التعليم المستمر كأداة للتنمية الثقافية والثقافية ، حيث يتعود الفرد العربي على البحث والاستقصاء ومواجهة التطورات والتغيرات المستمرة في الحياة والتكيف معها. وتهدف التنمية الثقافية والثقافية أيضاً إلى تنمية الوعي بالمشكلات الاقتصادية من أجل إحداث تعديل في رؤية الفرد العربي وتعامله مع هذه المشكلات بما يخفف من تأثير هذه المشكلات في المجتمع ويقلل من حدتها ، ولعل في برامج التنمية الثقافية والمهنية ما يساعد الفرد على اكتساب مهارات العمل المنتج لكي يصبح عضواً فعالاً في التنمية وتمكنه أيضاً من المحافظة على المعارف والمهارات الاقتصادية بما يحسن من أنماط الإنتاج ويرشد الاستهلاك . وبناءً عليه فالمأمول من التنمية الثقافية والمهنية للفرد العربي أن تحسن من ثقافته نحو الاستهلاك وتقوى إرادته نحو التوفير .

كما تتضمن التنمية الثقافية أيضاً ما يعرف بعملية تنمية الثقافة السياسية من خلال إكساب الفرد العربي القيم والأفكار والمعلومات والاتجاهات الإيجابية التي تتصل بالنسق السياسي للمجتمع العربي الذي يعيش فيه الفرد ، إلى جانب مساعدة هذا الفرد على المشاركة بإيجابية في الحياة السياسية حاضراً ومستقبلاً (١٣) . وتتسع التنمية الثقافية في مجال الثقافة السياسية لتجعل الفرد العربي على دراية بمختلف القضايا والاتجاهات السياسية المحلية والعالمية المعاصرة وكيفية التعامل معها، فضلاً عن اهتمام الثقافة السياسية بمساعدة الفرد العربي على بناء هويته المستقلة على نحو يسمح له بالتعبير عن ذاته ، وإعداده للقيام بأدواره المختلفة وذلك عن طريق مختلف الوسائط والمؤسسات المجتمعية(١٤).

كما تسعى الثقافة السياسية إلى تحقيق درجة عالية من فهم القضايا السياسية بما يمكن الفرد من إدراك أبعادها وتحديد دوره تجاهها ومدى مشاركته في أحداثها (١٥) .

وهناك خلل في تصور الإنسان العربي إلى مشكلات بيئته ، فالتلوث البيئي مشكلة ، واستنزاف موارد البيئة مشكلة ، واختلال التوازن الطبيعي للبيئة مشكلة ، إنها مشكلات صنعها الإنسان في البيئة وعليه اليوم أن يواجهها ويتغلب عليها ، وقبل ذلك، عليه أن يفهمها ، ومن أجل ذلك ظهر ما يسمى بالتربية البيئية ، والتي هي عملية تكوين القيم

والاتجاهات والمهارات والمدرجات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة التي يحيا فيها وتوضح حتمية المحافظة على موارد البيئة، وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان وحفاظاً على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته(١٦) . ومن ثم أصبحت تنمية الثقافة البيئية مطلباً ملحاً لأن مشكلات البيئة أصبحت قضية حيوية ، وينظر إليها كأخطر المشكلات والقضايا العالمية بالنسبة لمختلف الشعوب في الوقت الراهن . كما أصبحت البيئة قضية حيوية ومنظورة من الكثيرين من العلماء والمفكرين ورجال الإعلام والصحافة والمؤسسات المجتمعية(١٧).

وحال آلا تتم هذه العمليات ، نعتزف بوجود ثقافة فقر في مؤسساتنا التربوية .

- فقر الثقافة في المؤسسات التربوية :

من مظاهر فقر الثقافة في مؤسساتنا التربوية غياب عناصر ثقافية مرتبطة بحياة أفراد المجتمع العربي مثل ثقافة الترويح ، حيث تشكل ثقافة الترويح وينظر إليها كمطلب ملح من متطلبات التنمية الثقافية للأفراد في المجتمع العربي ، حيث إن مفهوم "الترويح" (*Recreation*) من المفاهيم الهامة والتي نالت اهتماماً واسعاً في السنوات الأخيرة نتيجة طغيان المدنية وزيادة حدة التسابق بين الأفراد نحو الوصول إلى مستويات مادية واجتماعية متقدمة عن الآخرين . والترويح عن النفس والخلود إلى الراحة بعض الوقت مطلب بشري في مختلف المهن وفي سائر الأعمال لما له من آثار نفسية واجتماعية على البشر وما يؤديه الترويح من راحة تؤدي إلى الارتقاء بمستوى العمل ، والترويح يقصد به النشاط البناء الذي يمارسه الفرد في وقت فراغه وبدوافع شخصية ، سواء أكان هذا النشاط رياضياً ، أو تثقيفياً ، أو غير ذلك، وسواء تم هذا بشكل فردي أم بشكل جماعي، من أجل إدخال السرور وتحقيق السعادة الشخصية والاطمئنان النفسي للفرد الذي يمارس هذا النشاط الترويحي ، ويرتبط النشاط الترويحي ارتباطاً وثيقاً بوقت الفراغ ، ومن ثم فالنشاط الترويحي مرتبط وبشدة بوقت النشاط الحر الذي يكون تحت التصرف الكامل للفرد بعد أن يكون قد أدى عمله وواجباته(١٨).

كما يُنظر إلى الأنشطة والخدمات الترويحية على أنها أنشطة مفيدة لقضاء وقت الفراغ ووسيلة لاكتساب الفرد السعادة وإشباع الحاجات النفسية بما يدعم شخصية الفرد ويزيد من كفاءته الثقافية والإنتاجية في المجتمع العربي .

ولتحقيق هذه المنافع من الأنشطة الترويحية يحتاج الإنسان العربي إلى تنمية ثقافة الترويح لديه ، يستطيع من خلالها أن يتعود على كيفية اختيار أساليب الترويح المناسبة لقضاء وقت فراغه ، واستثماره أفضل استثمار ممكن، فالترويح يتطلب ثقافة ترويحية متحررة من قيود العمل ، وفي الوقت نفسه متوافقة مع المعايير والقيم المجتمعية وجوانب الالتزام المتعارف عليها في المجتمع العربي .

وفي جانب آخر من جوانب الاهتمام بالتنمية الثقافية والمهنية ، ونتيجة لعوامل التغيير السريع الذي يتناول الحياة الإنسانية المعاصرة بجوانبها المتعددة والتي تعتبر من أكثر الخصائص التي تتسم بها ظروفنا المعاصرة ، ونتيجة للتطور العلمي وما ينجم عنه من تقنيات وتطورات تكنولوجية عديدة ظهرت مهناً متميزة في المتطلبات الوظيفية وفي المهارات الثقافية وفي الدخول النقدية ، وأبقى على مهن ذات مهارات ودخول نقدية منخفضة ، وقد أثرت هذه الأمور في نمط تفكير الإنسان العربي ، وفرضت عليه مهمة قد لا تبدو يسيرة في توقعاته الثقافية تجاه فرص الوظيفة والبطالة ، وفي متطلبات التنمية الثقافية التي تيسر له فرص الحصول على عمل في سوق العمالة في الوطن العربي .

والشباب المتعلم يقف حائراً وسط هذا التغيير السريع، فهو من جهة تم إعداده لمهن محددة تكنولوجياً واكتسب مهارات مهنية محددة بفرص وظيفية وأعمال سادت فترة كبيرة من الزمن في سوق العمل ، ومن جهة أخرى يفرض على الشباب المتعلم التكيف مع ما يحيط به من مهن في كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع وأن يعيد هذا الشباب المتعلم عملية التكيف مع تلك المهن الدائمة التغيير لكي يجد نوع من التوازن بينه وبين ما يطرأ عليه من تغيرات في البنية الاقتصادية وسلسلتها الثقافية في المجتمع على نحو يمكنه من البقاء والاستمرار كعضو منتج في مجتمعه .

وطالما أن الحياة من حول الشباب المتعلم في تغير مستمر ، فلا بد أن تستجيب برامج التنمية الثقافية لهذا التغيير ، وبناءً عليه فإن على التنظيمات الاجتماعية والثقافية دوراً ثنائياً البعد هو حماية المهن السائدة في المجتمع وتنميتها بشكل يناسب التطور المجتمعي ،

وتقديم تنمية مهنية لمهن أكثر مواعمة في ضوء التحديات المستقبلية المتوقعة وظروف الواقع المعاصر (١٩) .

وفي هذا المجال نادي (حامد عمار) (٢٠) بضرورة السعي إلى بناء الإنسان وتكوينه ثقافياً ومهنياً لمواجهة التحديات المعرفية والتكنولوجية التي تهيؤه لإحداث النهضة خلال القرن الحادي والعشرين ، وهذا يستدعي مفاهيم وأساليب متقدمة وتنمية لمهارات جديدة وقيم فاعلة ومحركة للفرد والمجتمع، تتطلبها الكفاءة والفاعلية في العمل ، وتستمد أدواتها وآلياتها وخبراتها من معارف العصر وتكنولوجياته ومستلزمات التنظيم والتعامل فيه ، والالتزام بأسس الإدارة العلمية والإنسانية في تسيير وحدات العمل ومواقعه .

كما أن التغيرات الناشئة عن التقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية وما صاحبه من تغير في سلسلة المهن والوظائف في كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع ، وما يعاني منه أفراد المجتمع من فقر في المهارات الثقافية يستلزم بالضرورة دوراً جديداً للتنظيمات الاجتماعية والثقافية في بناء شخصيات هؤلاء المتعلمين ، وهذا الدور المنشود لهذه التنظيمات لا يتحقق إلا بتنمية مهنية فعالة ، تستهدف الأفراد- تبعاً لأعمارهم وقدراتهم ومستويات نضجهم- وبحيث تعمل على "تجويد" مهاراتهم التي تمكنهم من التوافق مع تلك المتغيرات الثقافية ومتطلباتها في سوق العمالة ، ومن هنا تبدو قضية "التنمية الثقافية" عملية ضرورية للأفراد في بناء أنفسهم مهنياً وتكوين شخصياتهم ومساعدتهم في الحصول على تكيف ناجح مع ما يعترض فرص العمل في المجتمع من تغيرات وتطورات تبعاً للأهمية النسبية لقطاعات المجتمع العربي الاقتصادية .

وفي هذه "التنمية الثقافية" عودة إلى نبينا الصافي ، وأساس حياتنا وقيمنا ، ونعني بذلك العودة إلى رأى الإسلام في ممارسة المهن- كافة المهن وفي كافة القطاعات الاقتصادية ، فلقد نظر الإسلام إلى كل المهن نظرة احترام وتقدير بشرط أن تؤدي هذه المهن خدمات لأكبر قطاع بشري ممكن في المجتمع ، ودون نظرة متميزة إلى نوعية هذه المهن . فالحداثة مهنة الأنبياء والملوك ، فهذا داود (عليه السلام) ملك نبي يعلمه ربه الحداثة (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَالنَّارُ لَهَا الْحَدِيدُ، أَلَمْ نَجْعَلِ لَكَ خَلْقًا مِثْلَهُ لِيُعْلَمَ أَنَّ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (سبأ: ١٠-١١) ، وسليمان عليه السلام يفتخر بأنه تعلم لغة الطير (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ

كُلَّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ) (النمل:١٦) ، ورسول الله ﷺ يرفع الغنم لقوم بالقراريط، ويعمل بالتجارة لحساب خديجة بنت خويلد ، ويكون في مهنة أهله، ويرقع ثوبه ، ويخصف نعله، حتى إن مهنة تعليم الكلاب الصيد من المهن التي اعتبرها الإسلام وتحدث عنها قرآنا الكريم (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلُّ أِحْلٍ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ) (المائدة: من الآية٤) ، تلك بعض النماذج للقيم في نظرة الإسلام للمهن في سوق العمل والعمالة ، والتي لو تفهمها شبابنا المتعلم لسعى إلى ممارسة كافة المهن في المجتمع .

فسوق العمل الآن تتطلب نوعية مدربة من العمال وعلى أعلى مستوى من التعليم لأنه يتطلب المرونة بحيث يمنح العامل القدرة على التحول من عمل إلى آخر ، إذ لن يكون الإنسان أسيراً لعمل واحد فقط طوال حياته فعليه أن يتابع التطور المستمر في استخدام الآلات بالاستفادة من خبراته وتعليمه وتدريبه المستمر ، ومن ناحية أخرى فالتربية مطالبة بإرساء قيم وأخلاقيات مهنية جديدة في ظل تزايد استخدام التكنولوجيا التي أدت بدورها إلى تزايد المسؤولية الشخصية عن أدوات الإنتاج ، والحاجة المستمرة إلى التجديد والابتكار ، ثم التنظيم والترشيد لعناصر الإنتاج في الوطن العربي .

ولاشك أن التنمية الثقافية مرتبطة بتحديث بنية المعرفة ، فمعرفة العصر لها خصائصها وسماتها، التي تفرض على النظم التعليمية مطالب ومسئوليات لكي تستوعب الأجيال الصاعدة من هذه المعرفة ، وتعي أساليب استخدامها في ترقية واقع حياة مجتمعاتها، ولكي تتمكن من جانبها من تقديم عطاء يحسب لها ضمن رصيد المعرفة الإنسانية ككل . ومن هنا فههدف تحديث بنية المعرفة من جانب مجتمع الأمة في الوطن العربي يتمحور حول تثبيت موقع المعرفة الدينية بين أنواع المعرفة الأخرى التي يمتلكها أفراد المجتمع العربي ، إلى جانب الوعي بالتراث والإفادة منه في الإضافة للمعرفة الراهنة ، وتقدير الفكر الإنساني، وتنمية قدرات التعلم الذاتي ، وتنمية القدرة على الاتصال والتواصل مع الثقافة العالمية ، والوعي بمصادر المعرفة والحكم على درجة الوثوق بها ، وتنمية القدرة على توظيف المعرفة في واقع الحياة ، والوعي بمفهوم التخصص في إطار وحدة المعرفة .

ولعل من أوضح التحديات التي تواجه عمليات التنمية الثقافية الآن تتمثل في مجابهة "الثورة التكنولوجية" التي أحرزت تقدماً في شتى مجالات الحياة ، وأوجدت في الوقت نفسه

العديد من مشكلات الفقر والبطالة بين الشباب المتعلم، وقد جعل هذا التحدي الكثير من العلماء يطلقون على عصرنا الراهن، عصر التفجر المعرفي وحضارة المعلومات، وحضارة المعلومات هذه لها مطالبها التي يتعين على برامج التنمية الثقافية أن تفي بها، وذلك بما تفرضه من بنیان جديد للمعرفة ، يقوم على المشاركة والتأثير المتبادل فيما بين جوانب المعرفة . ومن هنا فعلى هذه البرامج في التنمية الثقافية أن تضطلع بمسئوليات جديدة تتمثل في تكوين اتجاهات موجهة نحو تقدير المهارات وتنمية قدرة الإنسان على الانتقاء والاختيار من بين طوفان المعارف دون تحيز فكري ، مع الحفاظ على الهوية الثقافية أمام حتمية التواصل مع ثقافات الآخرين .

- ثقافة الفقر وفقر الثقافة في المؤسسات التربوية (من يسبق من ؟) :

عود إلي بدء ، فالفقر ، كما أوضحه (يوسف إدريس ، ٢٠٠٩ م) (٢١) (٢٢) لا يعنى فقط الاحتياج أو العوز المادي الذي يهبط بأفراد مجتمع لمستوى أقل من مثيله في البلاد الأخرى ، وإنما الفقر الحقيقي هو الذي يظهر على أناس حالهم المادي مرتفعاً بعض الشيء، ولكن أسلوبهم وطريقتهم في الحياة وسلوكياتهم وتعاملهم مع الثراء - أي ثقافتهم - ليس إلا انعكاساً لما يعانونه من فقر الثقافة في صورتها الواضحة.

ومن ثم ، فالفقر ليس وضعاً اقتصادياً ولا هو شكل لحالة مادية فقط ، وإنما هو ثقافة بشر ، يتصرف من خلالها الإنسان بثقافة فقر ، ويفكر بذات الفقر ، بل وخياله ذاته يكون فقيراً ، أما الغنى فهو الذي يمتلك ثقافة متعددة ، ثرية ، أي ثقافة غنية ، وليس حفنة أموال لا يُحسن التصرف فيها نتيجة فقر الثقافة التي يعيش فيها ، وتعيش هي في وجدانه ومشاعره وأحاسيسه وطموحاته عبر صيرورة الحياة التي يعيشها .

إن مؤسساتنا التربوية تعاني من مشكلات متعددة ، بعضها قد يكون لها حلول ، لكن نتيجة فقر الثقافة التي تسود بين أفرادها ، فقد لا تظهر ابتكارات حقيقية لحل تلك المشكلات، ومن ثم فلا نجد سوى التخبط : حيث تصدر قرارات تربوية وإدارية لتحل محلها أخرى داخل هذه المؤسسات التربوية بسبب أن متخذي هذه القرارات فقراء ثقافة من حيث عدم إطلاعهم على الواقع المعاش لمن نقوم بتربيتهم وتعليمهم وتثقيفهم . ونتيجة هذا تخرج هذه المؤسسات التربوية من أزمة لتدخل في أخرى ، وهكذا الدوران في دائرة فراغ .

ومن ثم فإن المؤسسات التربوية مطالبة اليوم بمواجهة هذه المشكلات ، علي أن تبدأ بمواجهة ثقافة الفقر لدي الشباب المتعلم ، وإحدى مدخلات هذه المواجهة هو التصدي لمقاومة فقر الثقافة السائد بين أفراد هذه المؤسسات التربوية ، والتي تهيمن على تفكيرهم وذويهم ، حيث لا توجد رؤية مستنيرة عن التحولات والتطورات في سوق العمل ، ومن ثم فإن هذه المؤسسات التربوية يجب أن تتضافر جهودها في التنمية المهنية الفعالة التي تكسب الفرد المعارف والمهارات المطلوبة للعمل مع هذه التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية المستحدثة . وإلي جانب هذه التنمية المهنية فالمؤسسات التربوية مطالبة اليوم بمواجهة حقيقية وصريحة من أجل التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع ، فهؤلاء الأفراد محدودو الثقافة تجاه ما يحدث من تحولات في سوق العمل من القطاع الحكومي إلي القطاع الخاص ، والحاجة ماسة إلي تبادل الخبرات والأفكار بين هذه المؤسسات التربوية المختلفة في مجال تنمية ثقافة الفرد لإقناعه بالمستحدثات في سوق العمل .

فقد تزايدت حالات عدم التكيف مع التغيرات التكنولوجية وما صاحبها من تغير في سلسلة الأعمال والمهن والوظائف في كافة القطاعات الإنتاجية في المجتمع ، وراح التعليم يمنح الشهادات التعليمية المتعددة وتزايدت حالات الفقر والبطالة بين المتعلمين الذين يعانون من ثقافة تملك مشاعرهم وذويهم تتمحور حول " وظيفة حكومية آمنة من أي مخاطر " ، والكل ينتظر هذه الوظيفة ذات العائد القليل ، وثقافة المجتمع حائرة بين وظيفة حكومية عاندها الشهري محدود ، والعمل الحر المفيد الذي يمنح ربحاً يتجاوز هذا الدخل بكثير ولكنه يتطلب مهارات تتواءم مع سوق العمل الحر الذي يعتمد علي جودة الأداء وتملك المعارف والمهارات . هذا وجهل المتعلم بهذه الأمور المجتمعية يرجع إلي ثقافة الفقر السائدة في مؤسساتنا التعليمية وفي الوقت نفسه يعتبر فقر الثقافة في هذه المؤسسات التربوية من أهم أضلع مثلث الفقر في العالم(٢٣). ولمقاومة هذا الفقر وثقافته المحيطة بالإنسان (ثقافة الفقر ، وفقر الثقافة) لا مفر من تفعيل أدوار المؤسسات التربوية للارتقاء بالتعليم والتمهين باعتباره من أهم مفاتيح الحياة والنجاح فيها .

كما أن مظاهر التمدين التي طغت على كافة التجمعات السكانية تلزم المواطن أن يكون (شبه سباك) ، و(شبه نجار) ، و(شبه كهربائي) لعوزه واحتياجه اليومي لهذه المهارات ، وإلا

أصبح (فقيراً مهاريًا) ومن ثم وجب على كافة المؤسسات التربوية تقديم برامج في أعمال السباكة والنجارة والكهرباء وغيرها تكفي المرء لمزاولة أنشطتها في بيئته .
والمفترض أن كافة الوسائط بالمؤسسات التربوية تعمل على تنشئة الفرد ثقافياً كعضو قوى بشرية منتجة يعي ويدرك كافة المعارف والمعلومات عن نوعيات الأعمال المتاحة في مجتمعه ، أي يمتلك الثقافة المهنية المتأثرة بظروف مجتمعه .

ومن ثم فإن جهود كافة المؤسسات التربوية يجب أن توجه نحو هدف تربوي محدد ينحصر في التنشئة المهنية الصحيحة لأفراد الشباب المتعلم ، فتكون المهمة هي مساعدة هؤلاء الشباب على تشرب قيم العمل الحر والانفتاح على كل ما هو جديد في فرص العمل الإنتاجي ، إلى جانب إدراك التنوع في مجالات المهن المتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع ، ومن ثم يتعود الشباب المتعلم على تقبل التغيير وترك الوظيفة الحكومية الفقيرة والقدرة على الابتكار والتجديد في خلال حياتهم المهنية .

ويمكن للمؤسسات التربوية في هذا المجال أن تؤثر في الثقافة المهنية لدى الشباب المتعلم بحيث تجعل الفرد قادراً على التكيف مع نوعيات الأعمال التي تدر عليه ربحاً ، سواء أكان هذا العمل يدوياً أم عملاً آخر، وفي هذا الأمر يجب العمل على إكساب أفراد المجتمع المهارات العملية المتصلة بالحياة اليومية ، حيث تستغل هذه المهارات في أعمال تدر ربحاً على هؤلاء الشباب المتعلم .

وإذا كان العصر الحالي يتميز بالانفجار المعرفي في كافة شئون الحياة ، فإن مؤسسات الإعداد للمهن يجب أن تتغير وظيفتها من مجرد نقل المعارف عن وظيفة ما أو عمل ما في سوق العمالة إلى إكساب الشباب المتعلم أساسيات وأصول الثقافة المهنية التي تساعدهم على أن يتعلموا بناءً على احتياجاتهم ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التدريب الدقيق على نوعيات الأعمال المطروحة في المؤسسات الإنتاجية ، وكلما زادت الأنشطة التدريبية وتنوعت بين الشباب المتعلم كلما أصبحت ثقافتهم المهنية جيدة (٢٤).

كما يجب أن تشجع المؤسسات التربوية الشباب المتعلم ، وتعودهم على إجراء تجارب مختلفة ما بين مشروعات تعاونية صغيرة وأعمال حرة حتى يدرك كل شاب متعلم قدراته وميوله وطموحاته المهنية في المجتمع ، وفي هذا الأمر احترام لعقول هؤلاء المتعلمين والابتعاد عن فرض أي مسارات مهنية عليه ، والمؤسسات التربوية حين تعرض التجارب

المختلفة في نوعيات الأعمال المتواجدة في سوقه من خلال ندوات ثقافية ومحاضرات أكاديمية وحفلات طلابية وكتيبات مهنية ، فإنها تعمل حقيقة على "تجويد" الثقافة المهنية لأفرادها المتعلمين ، وفي هذا المضمار يجب العمل على منح بعض المهارات والمعارف المهنية لجميع أفراد المجتمع من أول درجات السلم التعليمي ، فهناك حد أدنى من المعارف في سوق العمالة والعمل ينبغي ألا يكون هناك فرد دونه .

كما يجب العمل أيضاً على إشراك النقابات المهنية والعمالية مع المؤسسات التربوية الأخرى في وضع الأهداف التعليمية في مجال الإعداد للمهن ، فالمطلوب في الوقت الحاضر الشخصية المستقلة القادرة على اقتحام مواقع الأعمال المتنوعة ، ويتم ذلك من خلال توفير مناخ تعليمي حر ومنفتح على سوق العمل ، ويجب على المنهاج التربوي أن يقدم موضوعات دراسية تعالج مهارات ومعارف متنوعة، لكي تتماشى مع سوق المهن المتغيرة ، وما يستجد في هذه السوق المهنية من مهارات ومتطلبات جديدة في العمل الإنتاجي.

وفي هذا الصدد تظهر الحاجة ماسة إلى تبادل الأفكار بين كافة المؤسسات التربوية في المجتمع من أجل بناء المنهاج الدراسي المناسب لثقافة القرن الحادي والعشرين ، وبحيث يتضمن هذا المنهاج العديد من نوعيات الأعمال ومهاراتها في كل مظاهر الحياة ، وليس فقط في نوعيات أعمال محددة . ويجب أن يعمل هذا المنهاج الدراسي في الأساس على احترام شخصية الشاب المتعلم ، إلى جانب تحقيق انفتاح هذا المنهاج على مشكلات المجتمع التنموية وما يطرأ من تغيرات في سوق العمل . ويجب أن ينظر إلى المنهاج الدراسي على أنه وسيلة للتثقيف المهني الذي يناسب العصر الذي نعيشه . والمنهاج المدرسي ينبغي النظر إليه لا على أنه مادة معرفية فقط ، بل ينبغي أن يشجع هذا المنهاج المتعلم على الاستغراق العقلي والوجداني فيما يتصل بنوعيات الأعمال المتواجدة حوله ، وما يتصل من معارف ومهارات مطلوبة في سوق العمالة والعمل في المجتمع .

ومن أجل مواجهة ثقافة الفقر بين الشباب المتعلم ، يلزم تجويد الثقافة المهنية لديهم من أجل مساندة سياسات المجتمع الاقتصادية وما طرأ عليها من تطورات تكنولوجية . ومن أجل أن تتوافق الثقافة المهنية لدى الشباب المتعلم مع المهارات المطلوبة في سوق العمل ، فمن الضروري أن نسلم بأنه لا تطوير ، ولا تقدم اقتصادي بدون تجديد تربوي شامل في أهداف التعليم وسياساته ، وفي المناهج بما تشمله من مواد ومقررات وطرق تعليم وأنشطة

بما يؤدي في النهاية إلى "تجويد" الثقافة المهنية وتعميقها عند الفرد خلال مراحل تعليمه المختلفة. فالارتباط وثيق بين "تجويد" التعليم وما يؤدي إليه من "تجويد" الثقافة المهنية للقوى البشرية العاملة ، وبين التنمية الشاملة في المجتمع . ولذلك فإن المؤسسات التربوية المختلفة في المجتمع مطالبة بتدعيم هذا التوجه نحو تجديد تربوي فعال في هذا المجال .

ولقد قامت المؤسسات التربوية على مر العصور بدور هام في إعداد الفرد المنتج الذي يستطيع التكيف مع واقع المهن ونوعيات الأعمال المطروحة في سوق العمل في مجتمعه ، وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك علاقات متبادلة وقوية بين أنماط التكنولوجيا السائدة في مجال المهن ، وبين المعارف والمهارات التي حازها أفراد القوى البشرية العاملة ، وبين فرص العمل والتوظيف في سوق العمالة والعمل . فالقدرة على مزاوله مهنة ما في أي من القطاعات الاقتصادية المختلفة في المجتمع تتحدد في ضوء عدة متغيرات من أهمها المتطلبات التكنولوجية اللازمة للمهن المختلفة ، إلى جانب الاحتياجات النسبية من أفراد القوى البشرية العاملة ، وما تتميز به هذه القوى البشرية من سمات شخصية وطموحات وتوقعات مهنية ودافعية نحو العمل المنتج . هذه المتغيرات جميعها تؤثر في استقرار المهن في المجتمع ، فالقدرة على مزاوله مهنة ما في أي من نوعيات الأعمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة تكون في متناول الأفراد العاملين في هذه الأعمال والمهن عندما يتم إعدادهم في ضوء التكنولوجيا اللازمة لهذه النوعيات من الأعمال ، وعندما تميل هذه التكنولوجيا إلى الثبات والاستقرار ، وحينما يمتلك هؤلاء الأفراد العاملون في هذه القطاعات الاقتصادية اتجاهات إيجابية نحو التغيرات المحتملة في نوعيات الأعمال المطروحة في سوق العمل ، أما دون ذلك فالمطلوب جهد فعال من كافة المؤسسات التربوية من أجل إعداد الفرد القادر على المشاركة في الأعمال المنتجة في المجتمع .

وهكذا تحقق المؤسسات التربوية في أنماطها المختلفة : النظامية منها ، وغير النظامية أهدافها في مواجهة ثقافة الفقر لدى الشباب المتعلم ، فأدوار المؤسسات التربوية الآن أوسع وأشمل مما تقدمه المدرسة ، والمجتمع كله بهيئاته ومؤسساته المختلفة يعتبر ميداناً واسعاً وفضيحاً للتربية . ومن ثم فكل قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة سوف يتحتم عليها أن تشارك في كافة الاتجاهات التربوية المتضمنة في مواجهة ثقافة الفقر لدى الشباب المتعلم في المجتمع .

ففي مجال المؤسسات التربوية النظامية ينبغي أن لا تقاس قيمتها فقط بنسبة إضافتها لكم البشر المتعلم إلي النمو الاقتصادي في المجتمع ، ولكن أيضاً بالإشارة إلي دورها في إزالة كافة أنواع الفقر بما فيها إزالة ثقافة الفقر لدى هذا البشر المتعلم أو على الأقل التخفيف من مساوئها وذلك عن طريق تقليل مدة البطالة المتوقعة لدى الشباب المتعلم وزيادة فرص العمل للمواطنين وتحسين توزيع الدخل بينهم ، بالإضافة إلي زيادة مستوى إنتاجيتهم .

وفي هذا الصدد يجب التفكير في إيجاد صيغة تعاونية ومرنة تربط بين ما تقدمه المؤسسات التعليمية الموكلة إليها الإعداد المهني للشباب المتعلم ، وبين المعارف والمهارات المطلوبة في سوق العمل ، وهنا يمكن اقتراح إنشاء قسم خاص يتبع النقابات المهنية والعمالية في كل مؤسسة تعليمية ، وتكون مهمة هذا القسم إمداد المؤسسات التعليمية بما هو جديد في مجال سوق العمالة والعمل ، وما يطرأ على سوق الإنتاجية من أنواع التكنولوجيا والمعارف والمهارات المتطورة ، مع طرح توجهات معاصرة في مجال الأعمال والمهن مثل نوعيات الأعمال الحرة والخاصة والاستثمارية ، بالإضافة إلي تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الشباب المتعلم نحو نوعيات الأعمال المختلفة في قطاع المجتمعات والمدن الجديدة .

كما أن نشاطات التعلم والتعليم بالمؤسسات التربوية يجب أن ترتبط بتطور فرص العمل في المجتمع . إن المؤسسات التربوية يجب أن تعمل كصلة بين عالم المدرسة (الموقف التعليمي) وعالم العمل (احتياجات التنمية) مع الاهتمام بترجمتها إلي الواقع التعليمي من خلال العمل علي إكساب المتعلمين المهارات والقدرات لكي يصبحون مدركين لقدراتهم ولما يحقق منفعتهم ، وكذلك مدركين لمتطلبات سوق العمل بحيث يصبح في إمكانهم اتخاذ قرارات واقعية تتعلق باختيارهم لمهنتهم ، فالتقدم السريع والتفجر المعرفي الهائل بالإضافة إلي تطور وسائل التقنية ومستحدثاتها والاتجاه نحو التخصصات المهنية الدقيقة ، جعل الحاجة ملحة إلي ضرورة الاهتمام من جانب المؤسسات التربوية لبناء الشعور الوجداني نحو تقدير كافة المهن المجتمعية لأنه طريق الإنسان إلي التطور الاقتصادي والاجتماعي . وهذا كله يجعل اختيار المهن والنجاح فيها أكثر صعوبة من ناحية ، والاستمرار في النمو المهني أكثر مطلباً من ناحية ثانية(٢٥) .

وهكذا فإن مقاومة فقر الثقافة بالمؤسسات التربوية يلزمه ضرورة الاهتمام بالتعليم المهني والتقني، وما يتصل بتجديد مضامينه وطرائقه وتنويع اختصاصاته المهنية ، مع تدعيم العلاقات والروابط الوثيقة بين المهارات والمعارف المتضمنة في المنهاج الدراسي وحاجات المجتمع المهنية التكنولوجية . وفي هذا الأمر يجب أن تشتمل أساليب تعلم هذه المهارات والمعارف بالمؤسسات التعليمية على ممارسة أنشطة تدريبيه بمواقع العمل والإنتاج تتبناها النقابات المهنية والعمالية وتتكامل مع المادة الدراسية المدونة في المنهاج الدراسي . كما أن مرونة المنهاج الدراسي وقدرته في إيجاد فرص العمل المبتكرة ، مع التركيز على الاختصاصات الجديدة المطلوبة لسوق العمل ، فإذا كان العالم قد تحول إلى قرية صغيرة دائمة التغير ، فإن هذه المؤسسات التعليمية عليها واجب التجديد إلى أقصى درجة ممكنة في مناهجها ، وما تتضمنه من معارف ومهارات حتى لا تنعزل عن مجريات الأحداث ، وأن تحاول- من خلال عناصرها ووسائطها المختلفة- بناء الشخصية المبدعة التي لا تتابع الجديد فحسب ، بل تؤثر فيه وتجد لنفسها مكاناً في عالم الإبداع(٢٦) .

ومن الضرورة بمكان تبنى سياسات تعليمية تقوم على إدماج المعلوماتية والبرمجيات في المنهاج المدرسي ، مع تعميق معرفة المتعلم بالمعارف العلمية وأساليب استيعاب ونقل التكنولوجيا وتملك مهارات البحث والتطوير في مجالاتها إلى جانب استخدام استراتيجيات تدريسية فاعلة ، كالتعلم الذاتي ، والتعلم بحل المشكلات ، وذلك لمساعدة المتعلم في اكتساب مهارات تجعله قادراً على تكيف نفسه مع الظروف والمهن المتغيرة طوال حياته وتدريبه على الاستغلال المثمر للموارد المتجددة للبيئة ، بما يسهم في إيجاد أجيال مبادرة متفتحة للتغير وقادرة على صناعته(٢٧) .

وإذا كانت إرهابات سوق العمل الحر الآن تتطلب أن يبدأ الشباب المتعلم في استغلال ما اكتسبوه من معارف ومهارات مهنية من أجل إيجاد فرصة عمل ما في القطاع الاقتصادي الخاص والاستثماري وقطاع الأعمال الحرة والمجتمعات والمدن الجديدة ، فإن هناك مطلباً ملحاً في بناء شخصية الإنسان قوامه أن تعمل المؤسسات التربوية علي مقاومة ثقافة الفقر لديه من خلال إكسابه قيم الاستقلالية والابتكار والاعتماد على النفس والخروج على ما هو مألوف في أذهان الغالبية العظمى من أفراد المجتمع في مجال المهن ونوعيات الأعمال المرغوبة في سوق العمل في المجتمع .

ولتحقيق هذا التوجه التربوي يجب أن يكلف الشاب المتعلم - أثناء دراسته النظامية - بممارسة أعمال مؤقتة داخل أنشطة المؤسسات الاقتصادية المختلفة ، ويجب أن تساعد المؤسسات التربوية هذا التوجه ، وبمرور السنين تتعدد هذه الأعمال . وعندما يتخرج هذا الشاب المتعلم يجد نفسه قد تعرف على الكثير من نوعيات الأعمال المتاحة في سلسلة المهن المعروضة في سوق العمل ، وامتلك العديد من المعارف والمهارات المتنوعة ، هذا بالإضافة إلي امتلاك المعارف والمهارات الخاصة بمهنته التي أعد لممارستها في سوق العمل ، وفي هذا إثراء لثقافته المهنية ، وانفتاح لتفكير هؤلاء الشباب المتعلم ولتوقعاتهم تجاه نوعيات الأعمال المتواجدة في سوق العمل ، وتفعيل لدور المؤسسات التربوية في مواجهة ثقافة الفقر بين هؤلاء الشباب المتعلم .

وهناك حاجة ماسة أيضاً لتطبيق مبدأ التكامل بين المؤسسات التعليمية وبقية تنظيمات مجتمع الأمة وهياكله المختلفة بحيث تتعاون هذه المؤسسات في "تجويد" المهارات لدى الشباب المتعلم . فانتقال الشباب المتعلم ما بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الاقتصادية المنتمة للنقابات المهنية المختلفة يؤدي إلي إمكانية مواصلة التعلم بصورة تتيح للشباب المتعلم التزود بمختلف المعارف والمهارات المتواجدة في سوق العمل ، وتسمح لهم في الوقت نفسه بمزيد من القدرة على تطبيق ما تعلموه وتجويد مهاراتهم المهنية المكتسبة من التعليم .

وفي هذا المجال يمكن أن يسهم التعاون بين المؤسسات التعليمية مع بقية أطراف المؤسسات التربوية في تأجيل القرارات المبكرة فيما يتعلق بالمهن ، والاحتفاظ بالقدرة على تغيير تلك القرارات أثناء الدراسة. وفي هذا المضمار يجب العمل على ربط المؤسسات التعليمية بالنقابات المهنية والعمالية المناظرة لها ، وذلك بأن يُرسل الشباب المتعلم إلي العديد من المواقع الإنتاجية التابعة لهذه النقابات للتدريب . ويتكرر الفرص التدريبية ، ويتنوع مواقع الإنتاج التي يتم التدريب فيها يمتلك الشباب المتعلم الكثير من المهارات المهنية عن سوق العمل والعمالة . وفي هذا إثراء مهني ومساعدة في إعداد الشباب المتعلم لمجتمع دائم التغير والتطور في سلسلة المهن المجتمعية التي تواجههم في مستقبل حياتهم ، وتفعيل للشراكة المجتمعية في تدعيم القضايا التربوية من أجل مواجهة ثقافة الفقر بين الشباب المتعلم في المجتمع.

كما أن انتشار صيغ التعليم المتناوب التي تسمح للمتعلم بحرية ترك الدراسة والعودة إليها حسب حاجته ، وذلك وفق قوانين تعليم وقوانين عمل مرنة تتبناها المؤسسات التربوية والقطاعات الخيرية وسائر كيانات مجتمع الأمة العربية تعتبر إحدى التصورات المستقبلية في التعليم (٢٨) ، ويمكن أن تسهم هذه التصورات في مواجهة ثقافة الفقر لدى الشباب المتعلم في المجتمع .

ويتبقى إيجاد قنوات اتصال فعالة بين المؤسسات التعليمية التي تعد للمهن المختلفة وبين بقية المؤسسات التربوية ، ولكن كيف نوجد هذه القنوات بين نظم الإعداد للمهن المختلفة وبين نوعيات الأعمال المختلفة المتواجدة في سلسلة المهن؟. هذه الأطروحة تحتاج إلى سياسة تربوية جديدة تعتمد الربط بين التعليم والتدريب والخبرة المهنية في بناء الإنسان . هذه السياسة التربوية الجديدة تنظر إلى التدريب في مفهومه الجديد الذي يعنى تحويل الطاقات إلى مهارات ، بمعنى تقسيم نظام الإعداد للمهن المختلفة إلى قسمين رئيسيين : القسم الأول يتم فيه بناء المعارف وتنمية القدرات للشباب المتعلم في المؤسسات التعليمية والمهنية المختلفة ، وفي القسم الثاني يتم تحويل تلك المعارف والقدرات إلى مهارات عن طريق التدريب في المؤسسات الإنتاجية التابعة للنقابات المهنية والعمالية في المجتمع . ولنأخذ سنة التدريب (عام الامتياز) لخريجي كليات الطب كنواة في تفكيرنا لتجديد نظام الإعداد المهني لشبابنا المتعلم ، ومن ثم لمواجهة ثقافة الفقر لديهم في مستقبل حياتهم المهنية.

فالحقيقة التي ما زالت تُلقى بثقلها على واقع العلاقة بين المؤسسات التعليمية في المجتمع مع بقية تنظيمات مجتمع الأمة هو الانفصال وعدم وجود شراكة ما في هذه العلاقة، ولذلك قد نجد أن بعض المؤسسات الإنتاجية في البلاد قد أدخلت تكنولوجيا الإنتاج لديها في مرحلة الإنتاج كثيف المعرفة في حين أن المقررات الدراسية المناظرة لهذه الصناعة لم تطرق بعد هذه التكنولوجيا في أطرها النظرية(٢٩) . ومن ثم يجب العمل على وجود شراكة مجتمعية بين المؤسسات التعليمية وبقية تنظيمات مجتمع الأمة العربية من أجل التقريب بين المهارات والمعارف التي تقدمها المؤسسات التعليمية الحكومية وتلك التي تقدمها المؤسسات التعليمية الخاصة في مجال الإعداد لممارسة المهن المختلفة في المجتمع .

ومن استعراض ما سبق يمكننا القول أن ثقافة الفقر وفقر الثقافة في المؤسسات التربوية امتداد لبعضهما البعض ، حيث تتخذ العلاقة بينهما الشكل الدائري ، معبرة عن حالة التردّي والتخبط التي تعيشها هذه المؤسسات التربوية . ولهذا لا يمكننا تحديد إجابة قاطعة عن هذا التساؤل : ثقافة الفقر وفقر الثقافة في المؤسسات التربوية (من يسبق من ؟) .

من منهم يسبق الآخر أو يؤدي له ؟ ! : يبقى هذا السؤال مفتوحاً للباحثين والباحثات في هذا المجال من خلال البحث والتنقيب وتشخيص واقعنا التربوي لنتجه - حال الإجابة عن هذا التساؤل - نحو اختيار مفردات للحل تؤدي بنا لمستقبل تربوي مضيء بالتقدم والرفق .

المراجع

- ١- سامية حسن الساعاتي. الثقافة والشخصية . بيروت : دار النهضة العربية للطباعة ، ١٩٨٣م ، ص ص ٢٧-٢٨ .
- ٢- محي الدين صابر . من قضايا الثقافة العربية المعاصرة . الطبعة الثانية ، بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٧م ، ص ١٥ .
- ٣- حامد عمار . التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع . القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٢م ، ص ١٨٥ .
- ٤- عبد الله عبد الدائم . التخطيط التربوي في البلاد العربية . الطبعة السادسة . بيروت : دار العلم للملايين ١٩٨٦م ، ص ١٧٦ .
- ٥- عبد الله عبد الدائم . التخطيط التربوي في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .
- ٦- حامد عمار . التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع ، مرجع سابق، ص ١٥٨ .
- ٧- شكري عباس حلمي ، محمد جمال نوير . تعليم الكبار: دراسات في التعليم غير النظامي في إطار نظام متكامل للتعليم المستمر . الطبعة الثانية . القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٩٨م ، ص ص ١٤٩-١٥٠ .
- ٨- حامد عمار . التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع . مرجع سابق ، ص ٤٠ .
- 8- Basu , C.K. "Challenges of Current Social, Economical and Technological Developments and Need for Reforms/ Renovation in Training of Teachers in Technical- Vocational Education. A Discussion Paper". Curitiba, Brazil, April (7-10), 2011 , ERIC, Clearinghouse No. (ED 405459), p.5.
- 9 - Chi, C.F. "The Industrial Vocational High School Teacher Training Program Cooperating with The Enterprises". Paper Presented at the American Vocational Association Convention, December 7, 2009 , ERIC, Clearinghouse, No. (ED 40546), p. 1.
- 10 - Benson, D.E. "Technology Training: Meeting Teacher's Changing Needs". Principal Vol. (76), No. (3), Jan 2007 , pp: 17-19, ERIC Accession, No. EJ 537532, pp. 17-19.
- ١١- سعيد إسماعيل على. ثقافة البُعد الواحد. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٣م، ص ١٩٤
- 12- Alkin, M.C et. al. Encyclopedia of Educational Research. Vol. (3). New York: Mac Millan Publishing Co., 2002 , p. 1059.

- ١٣- على إدريس. " التأهيل الشامل في التربية المستمرة " . مجلة تعليم الجماهير . العدد (٥٤) . تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ديسمبر ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ .
- ١٤- أحمد ثابت. " التنشئة السياسية للطفل المصري وصورة المستقبل " ، سلسلة بحوث سياسية (١١١) . مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٦ م ، ص ٢ .
- ١٥- السيد سلامة الخميسي . الجامعة والسياسة في مصر . القاهرة : دار الوفاء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ م ، ص ٦٩ .
- ١٦- حمدي حسن عبد الحميد . " وعى طلاب التعليم العالي ببعض القضايا السياسية والاجتماعية " . مجلة كلية التربية بالزقازيق ، جامعة الزقازيق ، العدد (٢٥) ، يناير ١٩٩٦ م ص ٢٥٧ .
- ١٧- سعيد إسماعيل على . فقه التربية ، مدخل إلى العلوم التربوية . القاهرة : دار الفكر العربي ، ٢٠٠١ م ، ص ٢٨٨ .
- ١٨- عواطف عبد الرحمن . الإعلام العربي وقضايا العولمة . القاهرة : دار العربي للنشر والطباعة ، ١٩٩٩ م ، ص ١٥٣ .
- 19- Vicherman, R. W. The Economics of Leisure and Recreation, 3rd. ed. London: Mac Millan Co. , 2005 , p. 11.
- ٢٠- أحمد المهدي عبد الحليم . " بروسترويكا - إعادة بناء - التعليم ضرورة حتمية : لماذا وكيف ؟ . دراسات تربوية ، المجلد السادس ، الجزء (٣٢) ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩١ م ، ص ٢٠-٢١ ،
- ٢١- حامد عمار . التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٢-١٨٣ .
- ٢٢- يوسف إدريس . فقر الفكر وفقر الفقر . القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ م .

23- oct.2018) .[https://www.marefa.org.\(29](https://www.marefa.org.(29)

- <http://www.arab:>

[ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=15713&m=1](http://www.arab:ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=15713&m=1)

٢٤- إقبال الأمير السمالوطي ، محمد عبد الحميد محمد. " أوجه مشاركة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم - تجربة جمعية حواء المستقبل " . مجلة المؤسسات التربوية العدد السادس ،

السنة الخامسة ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، كلية المؤسسات التربوية جامعة عين شمس ، مارس ٢٠٠٢ م ، ص ص ٢٢٧-٢٣٢ .

25 – Chamberlin , J. G. Upon Whom we Depend : The American Poverty System, Second Printing . New York : Verlag Peter Lang , 2010 , P. 190.

٢٦- محمد هاشم فالوقى. اتجاهات حديثة في المؤسسات التربوية : مقالات في الفكر التربوي الجديد والمؤسسات التربوية المستديمة . طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٣٢-٢٣٣ .

٢٧- عبد الفتاح أحمد حجاج . " رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين " . مؤتمر تربية الغد في العالم العربي - رؤى وتطلعات كلية المؤسسات التربوية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة (٢٤-٢٧) ديسمبر ١٩٩٥ م ، ص ١٠ .

٢٨- ضياء الدين زاهر . كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟ : مشروع مستقبل التعليم في المجتمع . عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٠ م ، ص ٣٣١ .

٢٩- المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .

٣٠- محمد نعمان نوفل " مآزق سياسات التعليم العام في ظل توجهات التنمية " . مستقبل المؤسسات التربوية العربية ، المجلد الأول ، العدد الثالث . القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان ١٩٩٥ م ، ص ٣٥ .